قياس و تحليل أثر صدمات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)

أ/ العمري علي[1]

الملخص :

يتناول هذا الموضوع قياس و تحليل التأثيرات المباشرة و غير المباشرة لأسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الجزائر ، إذ أنه بالنظر إلى كل المجهودات المبذولة منذ الأزمة النفطية العالمية لعام 1986 والتي ترمي إلى البحث عن مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات إلا أنه لحد الآن لا الصناعة ولا الفلاحة استطاعوا أن يأخذوا مكان المحروقات في تمويل البرامج التنموية وهذا بالرغم من الأموال الطائلة التي خصصت لهذه القطاعات، ليبقى سعر النفط هو المتغير الأول المؤثر على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

الكلمات المفتاحية : سعر النفط ، النمو الاقتصادي ، النفقات العمومية ، القطاعات الاقتصادية

Résumé

Le but de cette étude est de mesurer et d'analyser les effets directs et indirects des prix du pétrole brut à la croissance économique en Algérie vu que toutes les efforts déployés depuis la crise du pétrole en 1986 qui visait à rechercher des sources de financement en dehors du secteur des hydrocarbures mais jusqu'a présent ni industrie ni agriculture ont pu prendre la place des hydrocarbures dans le financement des programmes de développement malgré les sommes d'argents immenses qui consacré à ces secteurs . Et en conclusion ،le prix du pétrole reste la première variable qui affecte le côté économique et social de l'Algérie.

Les Mots clés : le prix du pétrole ، la croissance économique ، les dépenses publiques ، les secteurs économiques

مقدمة :

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى التخطيط لبناء اقتصاد وطني صلب ، هذا الأخير لابد له من موارد مالية ضخمة فاتجهت في البداية لقطاع المحروقات باعتبارها المورد الوحيد المتوفر الذي قد تبني به اقتصاد وطني مشكل من قطاعات

[1] أستاذ مساعد –أ–، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامع البويرة.

منتجة تحل محل المحروقات مستقبلاً باعتبار أن هذه الثروة قد تزول مع الـزمن ، كما أنها تتحكم فيها عوامل خارجية ، تأكد ذلك من خلال الأزمة النفطية العالمية لسنة 1986 و التي انهارت فيها أسعار النفط فأدى ذلك إلى توقف أغلب المشاريع الاقتصادية التي كان مخطط لها ، و منذ ذلك الوقت تسعى الجزائر جاهدة وتحليل هذه الصدمات ارتأيت إلى تقسيم هذا العمل إلى المحورين التاليين :

المحور الأول : واقع السوق النفطية العالمية و مدى تأثيرها على السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر.

المحور الثاني : قياس و تحليل أثر إحداث صدمات في سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً : واقع السوق النفطية العالمية و مدى تأثيرها على السياسة التنموية المنتهجة في الجزائر

1- السوق النفطية العالمية و حركة الأسعار فيها : لقد نشأت السوق النفطية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا بالرغم من ظهور النفط قبل الميلاد في مناطق عدة من العالم ، حيث لم يبدأ الحفر بطريقة منتظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض إلا عام 1959 [1] ، فخلال هذه السنة تم حفر أول بئر بعمق 23 متر في مدينة " تيتوسفيل- Tutisville " بالولايات المتحدة الأمريكية ، و بعد هذا التاريخ الذي يعد انطلاقة السوق النفطية تطورت هذه السوق من تنافسية بين مجموعة من الصغار المنتجين لتأخذ مراحل عديدة بعدها لتصل نهاية الخمسينات من القرن التاسع عشر إلى سوق احتكارية من طرف شركات متعددة الجنسيات، والمميز في هذه السوق أن أسعارها كانت تحدد من طرف المنتجين ، لكن بالنظر للاحتكار الذي فرضته هذه الشركات العملاقة و الاستغلال المفرط لمناطق تواجدها فقد قامت خمس دول و هم الموردون الأساسيون للعالم بالنفط فنزويلا ، العراق ، إيران ، الكويت و السعودية بتشكيل منظمة تدافع عن مصالح هذه الدول أطلق عليها تسمية منظمة الدول المنتجة و المصدرة للنفط (أوبك) وقد كان ذلك في العاشر من سبتمبر عام 1960، ثم حددوا لها أهداف وشروط للعضوية، فأدى ذلك إلى انضمام العديد من البلدان إليها من بينها الجزائر التي انضمت إليها في جويلية 1969 ، و كان هدف هذه المنظمة في البداية هو تثبيت سعر برميل النفط ، حيث حققت ذلك لأن سعر النفط العربي الخفيف " بلغ عام 1960 قيمة 1.8 دولار للبرميل و بقي ثابتا إلى أن إرتفع إلى 2.18 دولار

1 - أحمد إسماعيل يحيى ، بترول المسلمين و مخططات الغاصبين ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1975، ص 244.